الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

(تقرير الربع الثاني من عام 2021)

من 2021/4/1-2021/6/30

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 14

رابعاً: التأجير التمويلي..... 18

خامساً : نشاط التخصيم 22

سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر..... 26

سابعاً: أخبار الهيئة..... 33

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم وسندات)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	أبريل -يونيو 2021	أبريل -يونيو 2020	معدل التغير %
قيمة أسهم تأسيس (بالمليون جنيه)	8,194.83	2,399.66	241.50%
قيمة أسهم زيادة رأس المال (بالمليون جنيه)	24,761.03	18,112.31	36.71%
قيمة إصدارات سندات التوريق (بالمليون جنيه)	881.00	716.97	22.88%
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم والسندات	33,836.86	21,228.94	59.39%

يتضح من البيانات أن هناك زيادة في قيمة الإصدارات الجديدة بصفة عامة في الربع الثاني من عام 2021 بنسبة بلغت نحو 59.39%، مع زيادة قيمة الاستثمارات الجديدة (أسهم التأسيس) بنسبة 241.50 % عن الفترة المقابلة لها من العام السابق، وزيادة قيمة أسهم زيادة رأس المال بنسبة 36.71 %، هذا بالإضافة إلى زيادة قيمة إصدارات سندات التوريق بنسبة 22.88 %.

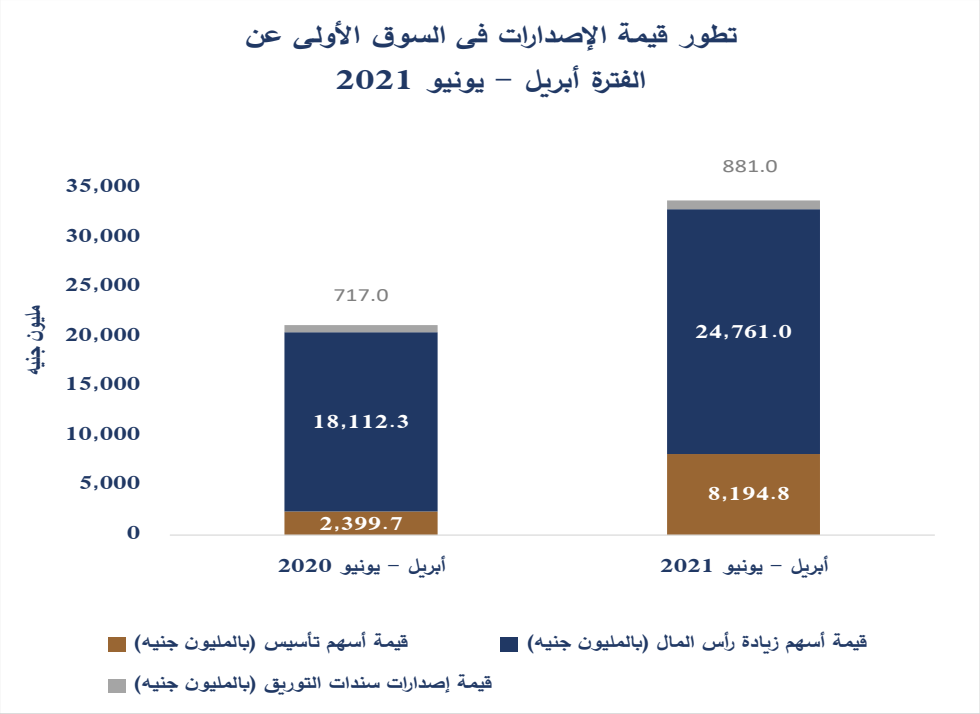

جدول (1-2): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (سندات)

البيان	أبريل -يونيو 2021	أبريل -يونيو 2020	معدل التغير (%)
عدد الإصدارات	1	2	-50.00%
قيمة السندات المصدرة (بالمليون جنيه)	881	716.97	22.88%
قيمة السندات المدفوعة (بالمليون جنيه)	881	716.97	22.88%

يتضح من البيانات أن إجمالي قيمة إصدارات السندات قد زادت بنحو 22.88% في هذا الربع (أبريل -يونيو 2021) عن الفترة المثيلة من العام السابق. متمثلة بالكامل في سندات التوريق ولا توجد سندات شركات.

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-3): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق يونيو 2021	إغلاق يونيو 2020	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	10,256.62	10,764.59	-4.72%
EWI EGX70	2,323.01	1,451.26	60.07%
EGX100 EWI	3,278.77	2,245.56	46.01%
مؤشر تميز	2,406.22	749.16	221.19%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني عن عامي 2020&2021)

*: تم استحداث مؤشر تميز بدلًا من مؤشر النيل.

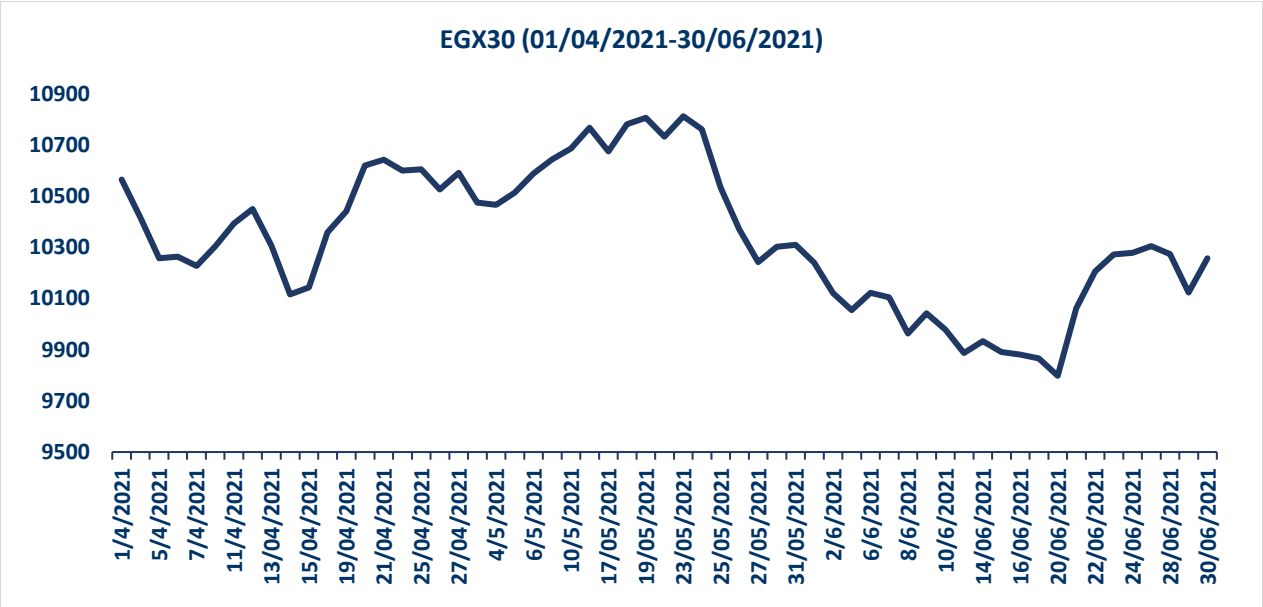

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (أبريل –يونيو 2021):

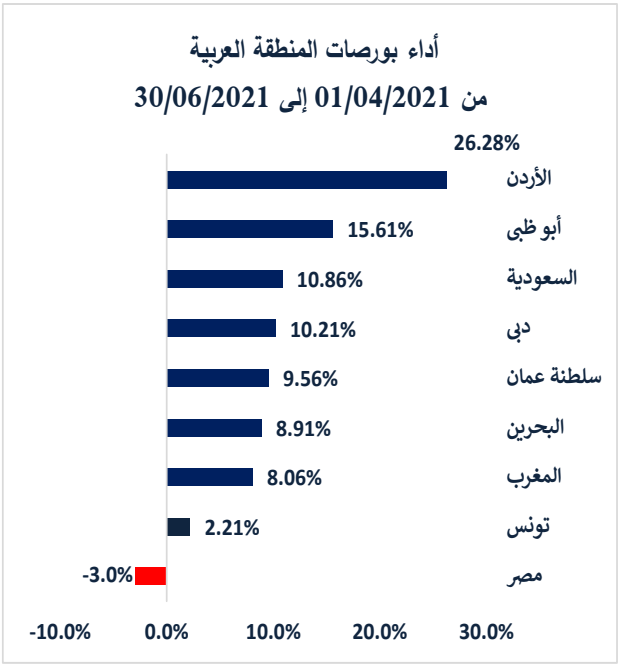

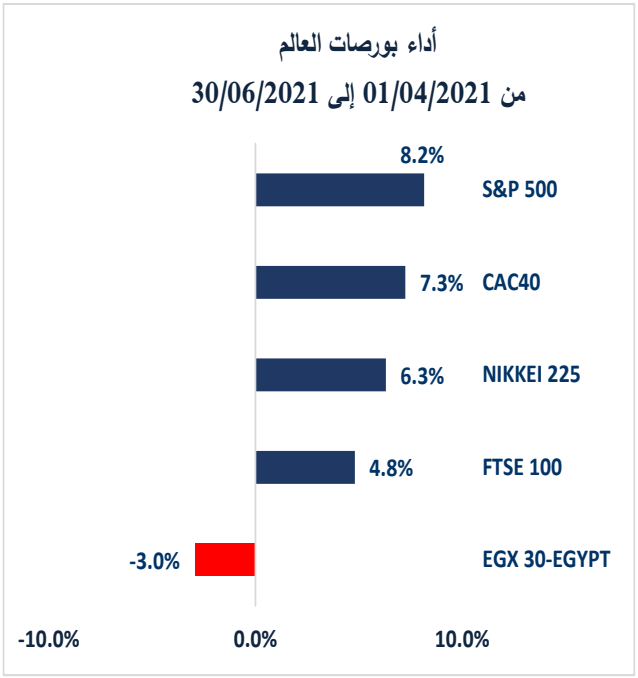

Market	Index
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة أبريل –يونيو 2021:

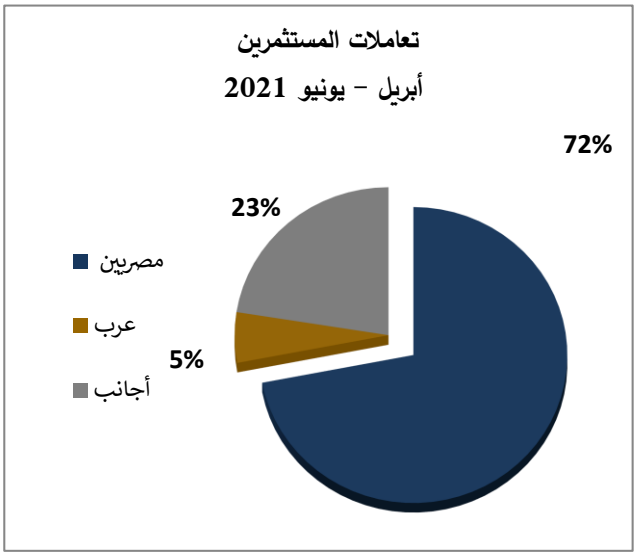

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 72% ثم الأجانب بنسبة 23% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 5%.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات**

جدول (1-4): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيـــــان	أبريل -يونيو 2021	أبريل -يونيو 2020	معدل التغير (%)
الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) -تشمل بورصة النيل (بالمليون جنيه)	78,188.12	60,901.08	28.39%
بورصة النيل (بالمليون جنيه)	250.89	250.36	0.21%
الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) -OTC (بالمليون جنيه)	19,437.41	7,709.36	152.13%
السندات (بالمليون جنيه)	124,050.27	101,603.66	22.09%
صناديق المؤشرات (بالمليون جنيه)	0.31	0.08	296.86%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	221,676.12	170,214.17	30.23%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	32,426.14	20,473.90	58.38%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2020 & 2021).

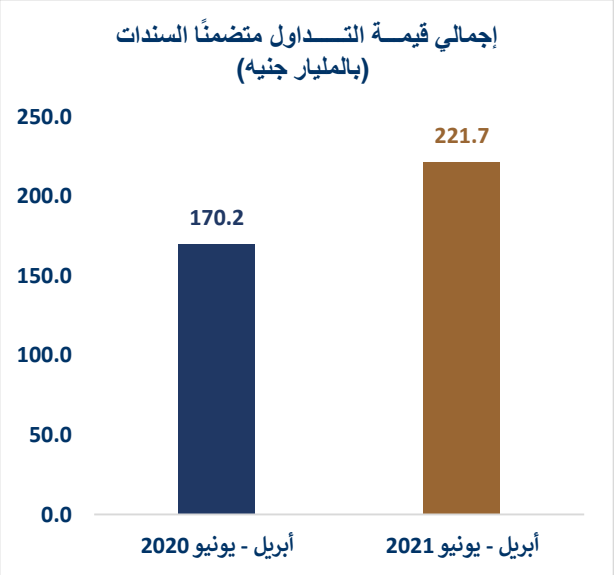

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين أن إجمالي قيمة التداول (الأسهم والسندات) قد ارتفعت في الربع الثاني من عام 2021 بالمقارنة بالربع الثاني من عام 2020، من نحو 170.2 مليار جنيه إلى نحو221.7 مليار جنيه بمعدل ارتفاع بلغ 30.23 %.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الثاني من عام 2021

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو667.3 مليار جنيه في نهاية الربع الثاني من عام 2021 وذلك بزيادة بلغت نحو 13.10%عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] بنهاية الفترة نحو 11.47%، كما يلي:

جدول (1-5): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق يونيو 2021	إغلاق يونيو 2020	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	667.3	590	13.10%
رأس المال السوقي لـ EGX30	357.1	307.8	16.02%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	1.3	1.7	-23.53%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2020 & 2021).

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 5820 مليار جنيه لعام 2020/2019 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (أبريل حتى يونيو 2021):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أبريل-يونيو 2021	أبريل-يونيو 2020	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	5,428.4	3,566.9	52.19%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	7,077.4	5,516.5	28.30%
إجمالي	12,505.8	9,083.4	37.68%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	2,320.3	3,423.0	-32.21%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	2,806.0	1,651.3	69.93%
إجمالي	5,126.3	5,074.3	1.02%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

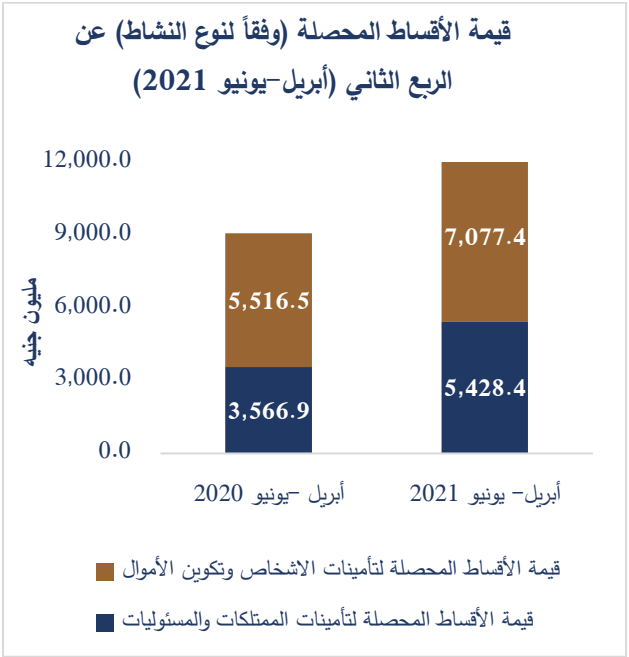

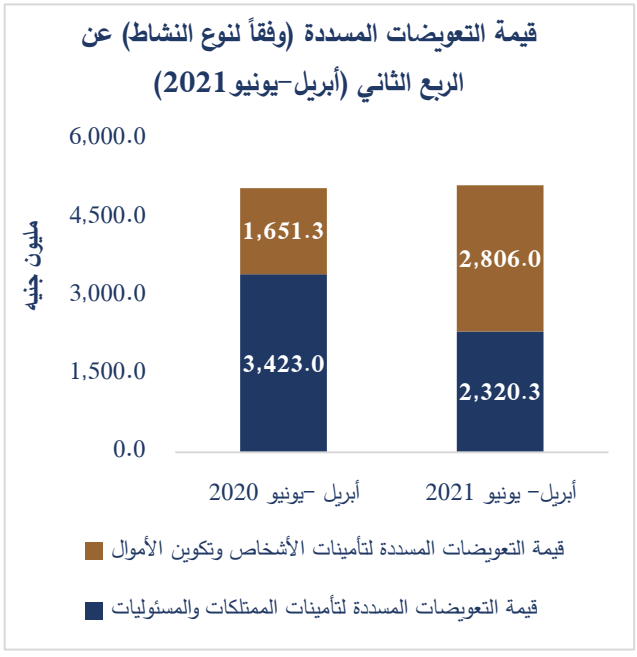

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (أبريل حتى يونيو 2021):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أبريل-يونيو 2021	أبريل-يونيو 2020	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	11,332.7	7,403.6	53.07%
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	1,173.2	1,679.8	-30.16%
إجمالي	12,505.9	9,083.4	37.68%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	4,515.1	4,741.7	-4.78%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	611.2	332.6	83.76%
إجمالي	5,126.3	5,074.3	1.02%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

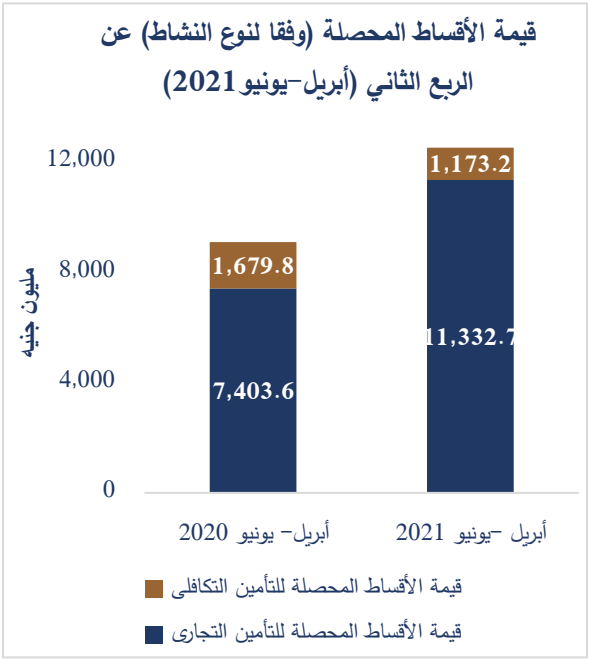

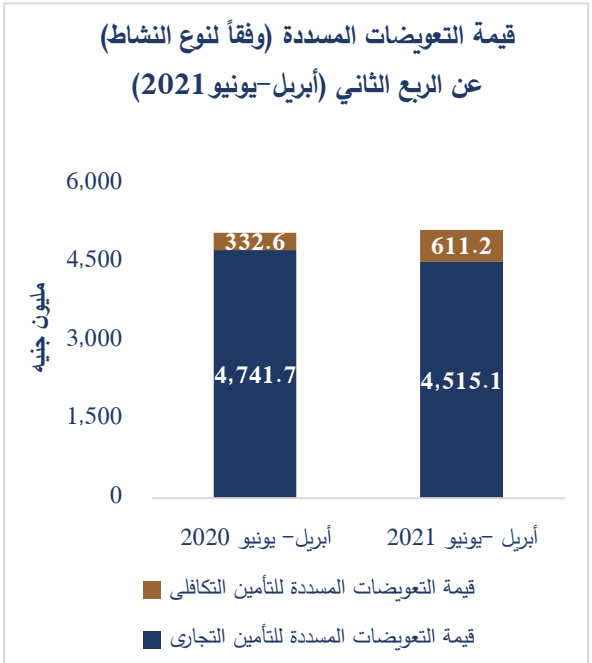

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتي يونيو 2021	حتى يونيو 2020
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	41	40
مجمعات التأمين	6	5
صناديق التأمين الحكومية	6	5

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- لا يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى يونيو 2021	حتى يونيو 2020
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	93	91
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	13611	13295
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	23	21
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	359	399
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	10	8
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	371	367
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	50	50

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 3.2 مليار جنيه عن الربع الحالي (2021/4/1-2021/6/30) مقابل نحو 2.3 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثاني من عام 2021:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (2021/04/1-2021/06/30)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	أبريل-يونيو 2021	أبريل-يونيو 2020		أبريل-يونيو 2021	أبريل-يونيو 2020	
الإجمالي	1488	601	147.59%	1386.3	435.2	218.54%

يتضح من الجدول ارتفاع عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2021/04/01-2021/06/30) بنسبة تصل إلى 147.6% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2020، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد ارتفعت بنحو 218.54% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

جدول (3-2) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (2021/04/01-2021/04/30)

الدخل الشهري بالجنيه	أبريل-يونيو 2021		أبريل-يونيو 2020		معدل التغير %
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
حتى 2500	132	8.87%	15	2.50%	780.00%
أكبر من 2500 -3500	142	9.54%	18	3.00%	688.89%
أكبر من 3500	1214	81.59%	568	94.51%	113.73%
الإجمالي	1488	100.00%	601	100.00%	147.59%

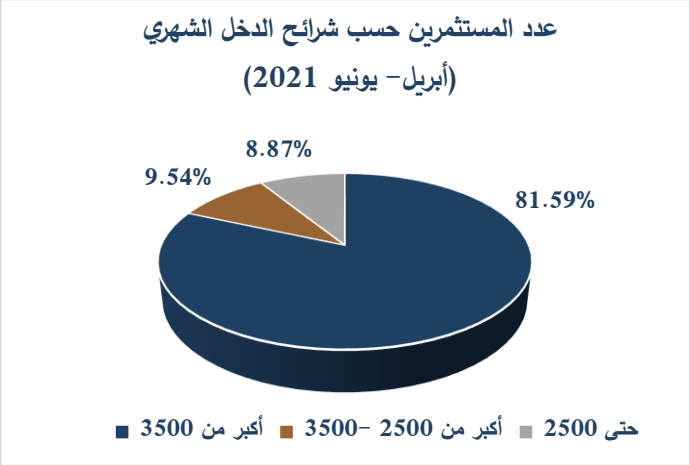

يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيه) نحو نسبة 81.59%، في حين بلغ نصيب ذوي شرائح الدخل الشهري (حتى 2500 جنيه) على نسبة في عدد المستثمرين بلغت نحو8.87% وذلك في الربع الثاني من عام 2021 (2021/04/01-2021/06/30).

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (2021/04/01-2021/06/30)

فئة المساحات م2	أبريل-يونيو 2021		أبريل-يونيو 2020		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	39	2.62%	34	5.66%	14.71%
من 66-86 م2	144	9.68%	52	8.65%	176.92%
أكبر من 86 م2	1305	87.70%	515	85.69%	153.40%
الإجمالي	1488	100.00%	601	100.00%	147.59%

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو87.70% في الربع الثاني من عام 2021، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو85.69%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (2021/06/30-2021/04/01)

نوع الغرض	أبريل-يونيو 2021		أبريل-يونيو 2020		معدل التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
سكنى	1411	94.83%	594	98.84%	137.54%
أخرى	77	5.17%	7	1.16%	1000.00%
الإجمالي	1488	100.00%	601	100.00%	147.59%

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (2021/06/30-2021/04/01)

نوع العميل	أبريل-يونيو 2021		أبريل-يونيو 2020		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	أهمية نسبية %	
عادى	435.2	31.39%	259.6	59.65%	67.64%
عميل صندوق	60.5	4.36%	0.0	0.00%	-
محافظ مشتراه	890.6	64.24%	175.6	40.35%	407.18%
الإجمالي	1386.3	100.00%	435.2	100.00%	218.54%

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقاري الجديدة

البيـــان	نهاية يونيو 2021	نهاية يونيو 2020	معدل التغير %
عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	14	14	0%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	2436.5	2384.5	2.18%

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد شركات التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 14 بنهاية الربع الثاني لعام 2021، وهو نفس العدد في نهاية الربع الثاني عام2020 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثاني من عام 2021 نحو (180) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (200) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2020 بمعدل انخفاض بلغ 10.0% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية يونيو عام 2021

البيـــان	في نهاية يونيو 2021	في نهاية يونيو 2020	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	180	200	%10.00-

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	أبريل-يونيو 2021	أبريل-يونيو 2020	معدل التغير %
عدد العقود	942	482	%95.44
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	19,180.25	9,292.46	%106.41

شهدت الفترة من أبريل-يونيو عام2021 ارتفاعًا في هذا النشاط من حيث قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2020، حيث تزايدت قيمة العقود التأجير التمويلي خلال الفترة لتصل إلى نحو 19.18 مليار جنيه مقارنةً بـ 9.29 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 106.4% بينما ارتفع عدد العقود من 482 عقدًا إلى 942 عقدًا وبمعدل ارتفاع بلغ 95.4%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

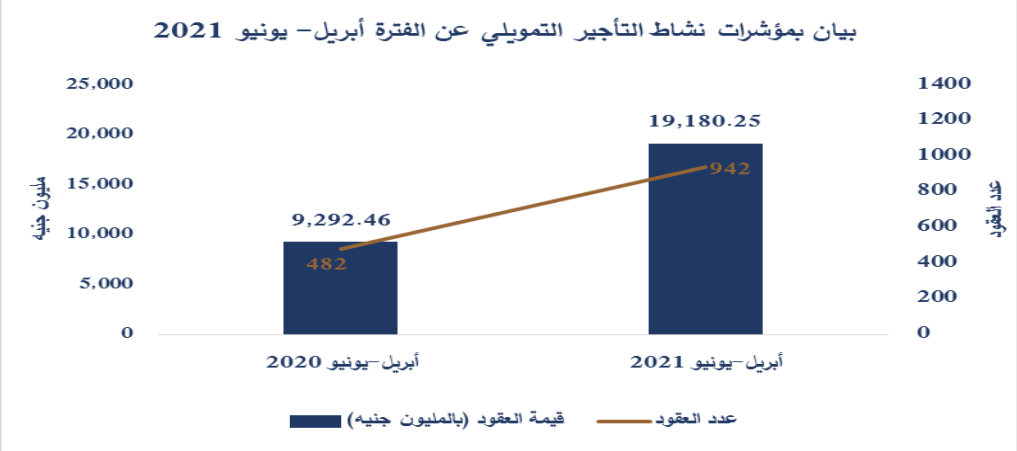

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	أبريل-يونيو 2021		أبريل-يونيو 2020	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	15,776.7	82.25%	7,395.6	79.59%
2	سيارات نقل	877.3	4.57%	557.7	6.00%
3	معدات ثقيلة	787.7	4.11%	362.0	3.90%
4	آلات ومعدات	476.4	2.48%	557.3	6.00%
5	خطوط إنتاج	459.8	2.40%	179.1	1.93%
6	سيارات ملاكي	370.8	1.93%	209	2.25%
7	بواخر وطائرات	326.6	1.70%	0	0.00%
8	أجهزة مكتبية	1.3	0.01%	0.7	0.01%
9	أخرى	103.8	0.54%	31.1	0.33%
	الإجمالي	19,180.3	100.00%	9,292.5	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من أبريل – يونيو 2021 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 15.8 مليار جنيه وبنسبة 82.3% من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائمًا إلى قروض لتنفيذه) وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 79.6%، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواذه على 4.6% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة بلغت 0.88 مليار جنيه ، وحل في الترتيب الثالث نشاط المعدات الثقيلة بقيمة عقود بلغت نحو 0.79 مليار جنيه وبنسبة 4.1% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

- بلغ عدد الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3% عدد 24 شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل 16 شركة خلال الفترة المثيلة من العام السابق.
- اعتلت صدارة قائمة الشركات – بعد توزيع العقود المشتركة عند حساب الحصص السوقية –خلال الفترة محل الدراسة شركة المجموعة المالية هيرميس للحلول المالية وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 17.33%، تليها شركة كوربليس للتأجير التمويلي –مصر (كورب ليس) بنسبة 15.76%، لتأتى في الترتيب الثالث شركة بي ام للتأجير التمويلى بنسبة 10.93% من إجمالي قيم العقود خلال الفترة محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال الفترة:

جدول (4-3) الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

(أبريل-يونيو 2021)

م	اسم الشركة	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	المجموعة المالية هيرميس للحلول المالية	3,228.2	17.33%
2	كوربليس للتأجير التمويلي –مصر (كورب ليس)	2,936.8	15.76%
3	بي ام للتأجير التمويلى	2,036.6	10.93%
4	شركة جلوبال كورب للخدمات المالية	1,871.4	10.04%
5	جي بي للتأجير التمويلي	987.2	5.30%
6	التوفيق للتأجير التمويلي	965.8	5.18%
7	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	945.0	5.07%
8	يو أي فاينانس	782.2	4.20%
9	كايرو للتأجير التمويلي	775.9	4.16%
10	التعمير للتأجير التمويلي	771.1	4.14%
11	أخرى	3,332.0	17.88%
	الإجمالي	18,632.3	100.00%

- يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.
- قيمة العقود المدرجة بالجدول لكل شركة: هي قيمة العقود "بعد تقسيم" العقود المشتركة بين أكثر من شركة تأجير تمويلي.
- أخرى: تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن 3%.
- قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).
- الحصص السوقية للشركات بعد حذف قيمة وكيل الضمانات من إجمالي قيمة العقود لكل مؤجر.

خامساً: نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 8.4 مليار جنيه في نهاية يونيو 2021 بالمقارنة بنحو 5.7 مليار جنيه في نهاية يونيو 2020، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 48%.

جدول (5-1) حجم الأرصدة المدينة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	في نهاية يونيو 2021	في نهاية يونيو 2020	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	8,408.79	5,699.56	47.53%
الشركات المحيلة (العملاء)	398	368	8.15%

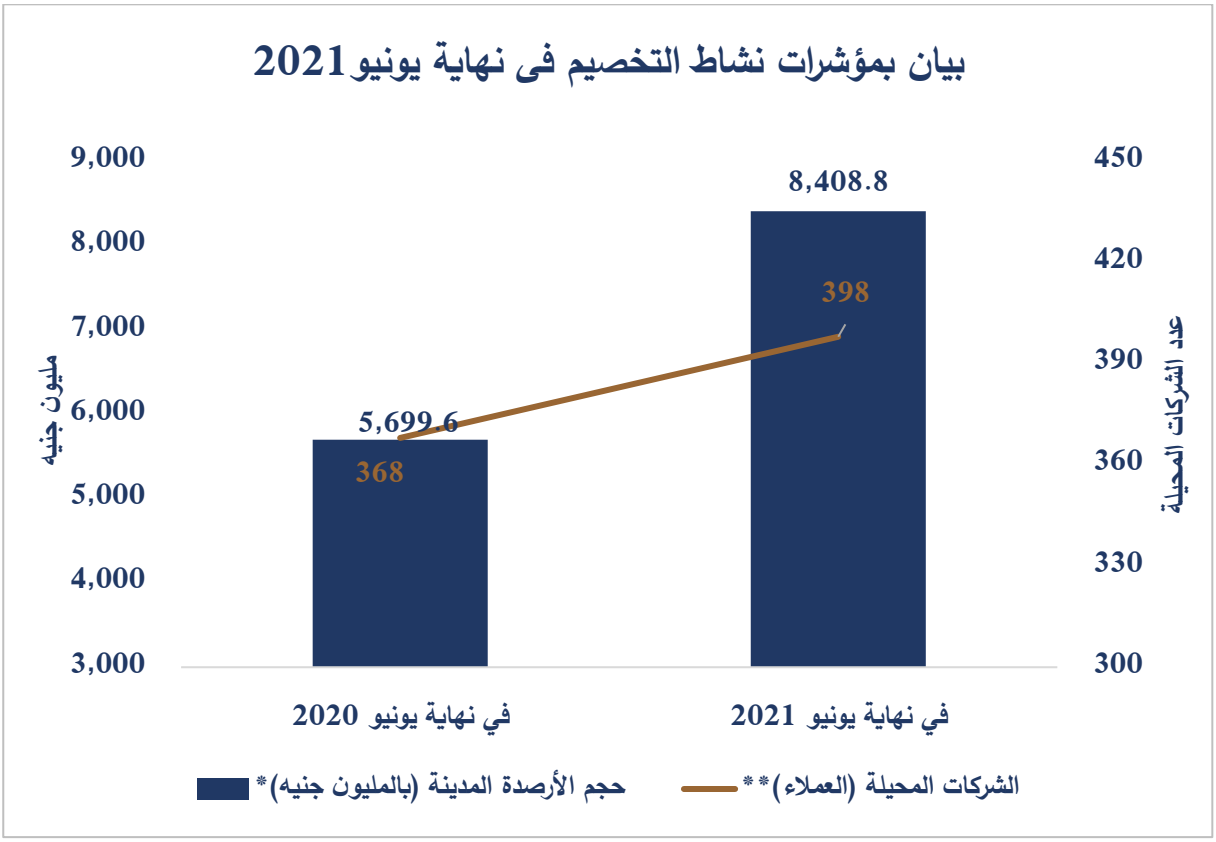

حجم الأوراق المخصمة

جدول (5-2) حجم الأوراق المخصمة

البيان	أبريل -يونيو 2021	أبريل -يونيو 2020	معدل التغير %
إجمالي حجم الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	4,879.80	1,814.58	168.92%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	2,263.70	847.04	167.25%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	2,616.10	965.54	170.95%

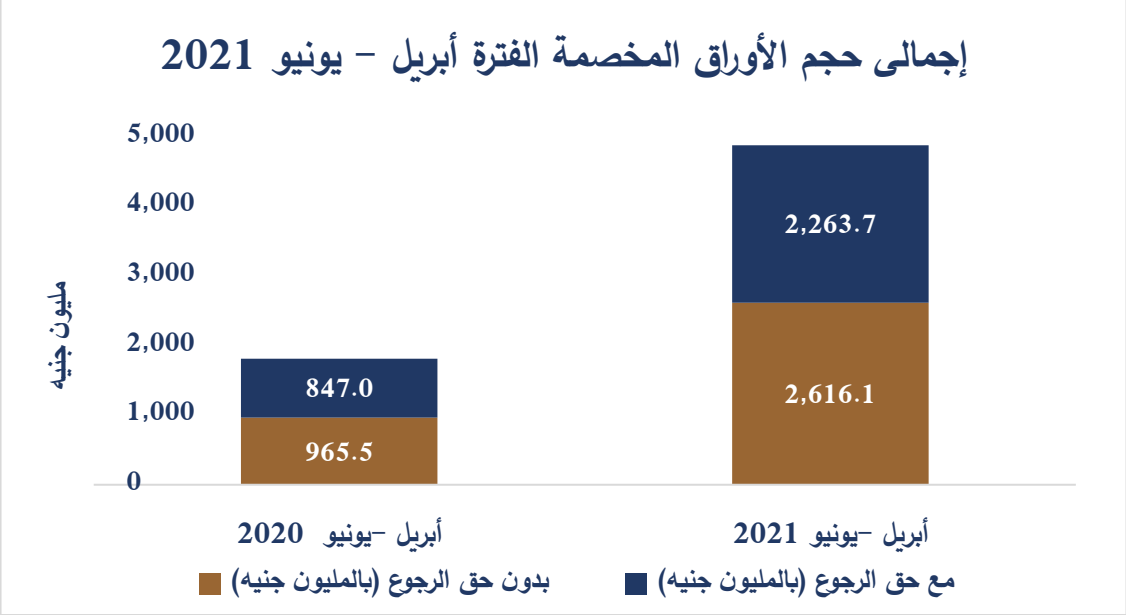

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية يونيو 2021	في نهاية يونيو 2020
إجمالي عدد الشركات المقيدة وتزاول النشاط (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	23	15

جدول (5-4) الحصص السوقية لشركات التخصيم (أبريل -يونيو 2021)

اسم الشركة	أبريل-يونيو 2021	
	حجم الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية
هيرمس للتخصيم	1,029	20.91%
درايف للتخصيم	878	17.84%
الشركة المصرية للتخصيم	815	16.57%
كيو ان بي الأهلي للتخصيم	644	13.09%
بي ام للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)	429	8.73%
جلوبال للتخصيم	252	5.12%
ام ال اف للتمويل	157	3.18%
التعمير للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)	171	3.48%
تكنوفاكتورنج	120	2.43%
كونتكت للتخصيم	106	2.15%
جلوبال كورب (إضافة نشاط)	37	0.75%
يو أي فاينانس (إضافة نشاط)	86	1.74%
تمويل فاينانس (إضافة نشاط)	67	1.36%
انماء للتمويل (إضافة نشاط)	45	0.92%
أي بي أي للتخصيم	8	0.16%
تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)	17	0.36%
توسع للتخصيم	1	0.02%
يونايتد للتمويل (إضافة نشاط)	10	0.21%
التوفيق للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)	7	0.14%
الاجمالى	4,879	100.00%

الحصص السوقية لشركات التخصيم (أبريل –يونيو 2021):

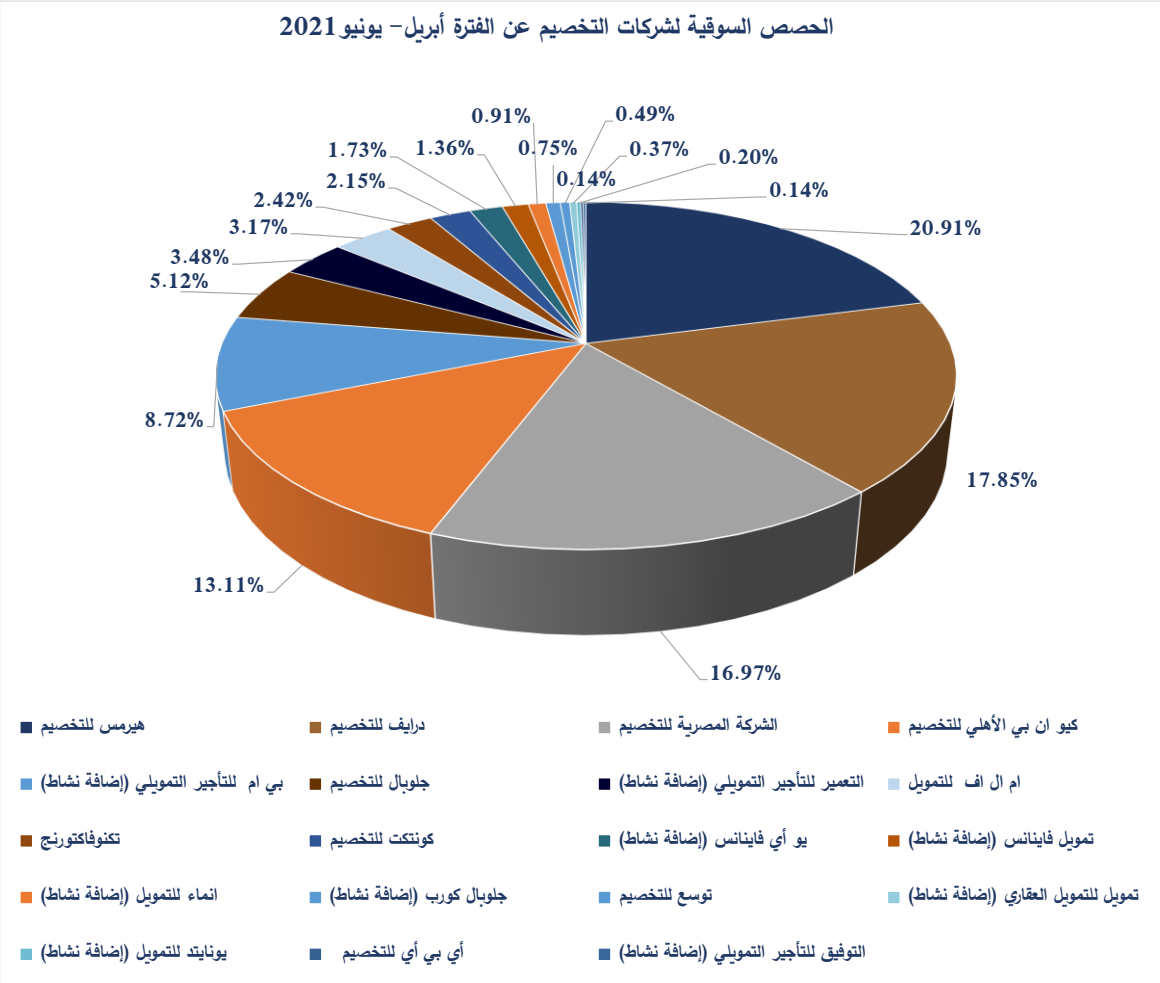

سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر

نهاية الربع الثاني من عام 2021 مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2020

تطور نشاط التمويل متناهي الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

جدول (6-1) التمويل متناهي الصغر وفقاً لكل فئة (أ – ب – ج، والشركات)

الفئة	نهاية الربع الثاني من عام 2021				نهاية الربع الثاني من عام 2020			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
شركات	1350.13	40.69%	12527.91	55.60%	1197.27	38.56%	9293.71	53.96%
جمعيات (أ)	1734.37	52.27%	8624.79	38.28%	1672.52	53.87%	6757.74	39.24%
جمعيات (ب)	85.78	2.59%	614.01	2.73%	89.00	2.87%	517.34	3.00%
جمعيات (ج)	147.59	4.45%	763.76	3.39%	145.87	4.70%	653.40	3.79%
الإجمالى	3317.86	100.00%	22530.47	100.00%	3104.66	100.00%	17222.19	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثاني من عام 2021 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 30.82% حيث بلغت نحو 22.53 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2020 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 17.22 مليار جنيه.

وبالرغم من تحقق نمو في قيمة المحفظة فقد ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 6.87% حيث بلغ العدد 3.3 مليون مستفيد في نهاية الربع الثاني عام 2021، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2020 والذي كان فيه عدد المستفيدين 3.1 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

شركات التمويل متناهي الصغر:

- جاءت شركات التمويل متناهي الصغر بالترتيب الأول في نهاية الربع الثاني من عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 12.53 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.35 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الثاني من عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 9.29 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.19 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل شركات التمويل متناهي الصغر المركز الأول بنسبة 55.6%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 40.7 %.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثاني عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 8.6 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.73 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 6.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.67 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 38.28 %، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 52.27%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثاني من عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 614 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 86 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 517 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 89 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 2.73%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.59%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثاني لعام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 763 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 147 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2020، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 653 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 146 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 3.39%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4.45%.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي):

جدول (6-2) التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي)

	نهاية الربع الثاني من عام 2021				نهاية الربع الثاني من عام 2020			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
تجاري	2166.75	65.31%	13809.37	61.29%	2,005.92	64.61%	10604.93	61.58%
خدمي	411.97	12.42%	3036.11	13.48%	457.70	14.74%	2710.07	15.74%
زراعي	534.09	16.10%	4136.69	18.36%	427.31	13.76%	2663.39	15.46%
إنتاجي	205.04	6.18%	1548.29	6.87%	213.73	6.88%	1243.80	7.22%
الإجمالى	3317.86	100.00%	22530.47	100.00%	3,104.66	100.00%	17222.19	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثاني لعام 2021 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2020 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثاني عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 13.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.2 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثاني عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 10.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 61.29%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 65.31%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثاني عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.0 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 412 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 457.7 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.48%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 12.42%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثاني عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 4.14 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 534 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 427 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 18.36%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 16.10%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثاني لعام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1.55 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 205 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.24 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 214 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.87%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.18%.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (6-3) تحليل التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث)

	نهاية الربع الثاني من عام 2021				نهاية الربع الثاني من عام 2020			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
ذكور	1,254.75	37.82%	11,886.16	52.76%	1125.65	36.26%	9,031.14	52.44%
إناث	2,063.12	62.18%	10,644.31	47.24%	1979.02	63.74%	8,191.05	47.56%
الإجمالى	3,317.86	100.00%	22,530.47	100.00%	3104.66	100.00%	17,222.19	100%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثاني عام 2021 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2020 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الثاني 2021 نحو 11.89 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.3 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثاني 2020 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 9.03 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.1 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الثاني 2021 المركز الأول بنسبة 52.76%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 37.82%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الثاني عام 2021 نحو 10.64 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.06 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2020 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 8.19 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الثاني 2021 المركز الثاني بنسبة 47.24% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 62.18%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1010) في نهاية الربع الثاني عام 2021، وذلك بالمقارنة بعدد (969) في نهاية الربع الثاني عام 2020 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (6–4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

البيان	عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الثاني عام 2021			عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الثاني عام 2020		
	عدد الجهات المرخص لها	فروع	إجمالي	عدد الجهات المرخص لها	فروع	إجمالي
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	19	764	783	18	622	640
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	15	98	113	16	89	105
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	963	82	1045	924	73	997
الشركات	13	1116	1129	11	911	922
الإجمالي	1010	2060	3070	969	1695	2664

يتضح من الجدول السابق:

- نمو عدد الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط بواقع عدد (41) جهة ممثلة في 39 جمعية ومؤسسة أهلية بالإضافة إلى شركتين بنهاية الربع الثاني من عام 2021 ليصل عدد الجهات إلى 1010 جهة مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2020 حيث بلغت 969 جهة تمويل.
- اعتماد الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئتي (أ، ب) والشركات بشكل رئيسي على شبكة فروعها في تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر، بينما تعتمد الجمعيات فئة (ج) بشكل رئيسي على مراكزها الرئيسية كمنافذ مباشرة لتقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر.

سابعاً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

مبادرة مركز المديرين المصري لدعم المرأة لشغل مقعد بمجالس إدارة الشركات

وافق مجلس أمناء مركز المديرين المصري برئاسة الأستاذ الدكتور / محمد عمران على مبادرة مركز المديرين المصري لدعم المرأة ومنح مجموعات السيدات المتقدمات لاجتياز برنامج المركز المتخصص "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" نسبة خصم قدرها 50%. وتأتي المبادرة في إطار المجهودات لتمكين المرأة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني من خلال تيسير العقبات أمام توليها للمناصب القيادية وتبوء مواقع تمكنها من اتخاذ قرارات بالشركات والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. ويُسهم البرنامج في دعم وزيادة تأهيل المرأة في مجتمع الأعمال ويؤهل المرأة بشكل علمي وعملي للالتحاق بمجالس الإدارة. والبرنامج مصمم على 5 أجزاء تحتاج إلى 60 ساعة تدريبية، وبمعدل 12 ساعة تدريبية لكل جزء، ويعقد بنهاية البرنامج اختبار تحصل من تجتاز نسبة 80% فيه على شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد.

الاتفاق على وضع ضوابط جديدة لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش

اجتمعت الهيئة مع ممثلي بعض شركات السمسرة في الأوراق المالية وعدد من أمناء الحفظ العاملة في سوق المال المصري لبحث أوضاع التداول في سوق الأوراق المالية وآليات التعامل بالأنشطة المتخصصة، والاستماع لمقترحاتهم لتعظيم كفاءة سوق المال وشفافية الأنشطة فيها و ذلك بحضور رئيس وأعضاء شعبة الأورق المالية، ورئيس وأعضاء الجمعية المصرية للأوراق المالية ورئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية لسوق المال وبمشاركة إدارات الهيئة المختصة، وذلك في ضوء اللقاءات الدورية التي تجريها الهيئة للتواصل مع قطاعات الأنشطة المالية غير المصرفية المتعددة. وقد تطرق النقاش إلى الحاجة لوضع ضوابط جديدة لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش في ضوء التطورات الأخيرة ووصول حجم عمليات الشراء بالهامش في السوق لحوالي 5 مليار جينه، حيث تم اقتراح وضع حد أقصى للمعاملات التي تتم بالشراء بالهامش على كل ورقة مالية كنسبة من السوق الحرة التداول، ووضع حد أقصى لعمليات الشراء بالهامش على مستوى السوق ككل، على أن يتم الإعلان عن حجم عمليات الشراء بالهامش على كل ورقة مالية وعلى السوق ككل على شاشة البورصة بشكل دوري.وكذلك وضع حد أقصى على حجم الشراء بالهامش المسموح به لكل عميل ومجموعاته المرتبطة، بجانب وضع حد اقصى على تعاملات المساهمين الرئيسين في الشراء بالهامش على أسهم شركاتهم.

رئيس هيئة الرقابة المالية يصدر قراراً تنفيذياً بالسماح لشركات إدارة صناديق الاستثمار بإدارة تمويل عمليات الشراء بالهامش

في إطار العمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتنظيمها وتنميتها، أصدرت الهيئة قرار تنفيذي بالسماح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بإدارة تمويل عميات الشراء بالهامش للأوراق المالية والتي تتم من خلال شركات السمسرة في الأوراق المالية بهدف تعظيم كفاءة سوق المال وتحقيق الشفافية في آليات التعامل بالأنشطة المتخصصة في الأوراق المالية، وينص على أن مدير الاستثمار بشركة إدارة صناديق الاستثمار ملتزم بالتعاقد مع شركات الوساطة في الأوراق المالية الحاصلة على موافقة الهيئة بمزاولة نشاط الشراء بالهامش للأوراق المالية يحدد حقوق والتزامات كل طرف، ومراعاة أن يتضمن التعاقد وسائل تجنب المصالح ومن أهمها مدى جواز تمويل شركات السمسرة التي تُعد من الأشخاص المرتبطة بمدير الاستثمار، بجانب بيان بالضمانات التي يجب أن يحصل عليها مدير الاستثمار من شركات السمسرة الحاصلة على التمويل. وشدد رئيس الهيئة على أن يقتصر تمويل شركات السمسرة عند مزاولة عمليات الشراء بالهامش على قائمة الأوراق المالية التي تتوافر فيها الشروط والمعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة.

لمعالجة الاختلالات الهيكلية في توزيع الشراء الهامشي: تطبيق ضوابط جديدة لزيادة عمق السوق وتخفيض مخاطر الشراء الهامشي

أعلنت الهيئة عن توجهها لمنح فترة توفيق أوضاع تنتهى في بداية 2022 لشركات السمسرة في الأوراق المالية لتطبيق الضوابط الجديدة في آلية الشراء بالهامش.و التي تهدف لزيادة عمق الشراء بالهامش في البورصة المصرية عبر تعزيز استفادة قاعدة أكبر من المتعاملين بآلية الشراء بالهامش واستفادة أكبر عدد من الأوراق المالية، لتقليل خطر تركز عمليات الشراء بالهامش في عدد محدود من العملاء(المستثمرين) وعلى عدد محدود من الأوراق المالية للشركات المقيدة بالبوصة، وهو ما يعمل على تخفيض المخاطر الناشئة عن عمليات الشراء بالهامش التى تتم على مستوى السوق ككل.

الرقابة المالية تشترط تخصيص 10% من إجمالي سندات الطرح الخاص للاكتتاب بدون حدود دنيا لتنشيط التداول بالسوق الثانوي للسندات

كشفت الهيئة عن اصدار القرار رقم (57) لسنة 2021 بتعديل ضوابط وإجراءات الطرح العام والخاص حيث تم إضافة بند جديد يسمح بإجراء تعديل على قواعد اكتتاب الأفراد والمؤسسات المالية في الطرح الخاص لإصدار السندات، واشتراط تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي السندات المطروحة ليتم الاكتتاب بها دون التقيد بأية حدود دنيا، مع تقسيم الطرح الخاص للسندات إلى شريحتين، بحيث تمثل الشريحة الأولى نسبة 90% من إجمالي السندات المطروحة للاكتتاب الخاص وتخصص للأفراد والمؤسسات وتكون ملتزمة بالحد الأدنى للاكتتاب في الطرح الخاص، وهو ما يعادل نسبة 0.5% من قيمة الطرح أو مليون جنيه أيهما أقل للمستثمرين الأفراد ذوي الملاءة المالية وبالنسبة للمؤسسات المالية نسبة 1% من قيمة الطرح أو 10 مليون جنيه أيهما

أقل، كما تمثل الشريحة الثانية نسبة 10% من إجمالي السندات المطروحة ويتم استثناؤها من الحد الأدنى للاكتتاب، وبنفس قواعد الطرح العام بغرض توسيع قاعدة حملة السندات لتنشيط التداول بالسوق الثانوي.

الرقابة المالية تصدر التقرير السنوي للاستدامة عن عام 2020 وسيطرة أنشطة تمكين المرأة على اهتمامات وجهود الهيئة

أصدرت الهيئة تقريرها السنوي عن الاستدامة لعام 2020، مؤكدة بين صفحاته على أن التنمية المستدامة تحتل مكانة بارزة في استراتيجيتها الشاملة لتطوير القطاع المالي غير المصرفي، وأنها لم تصبح خياراً، بل أن منهجها يتجه نحو تطوير القواعد التنظيمية لإدراج تغير المناخ وتقارير الحوكمة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات لتصبح ضمن متطلبات الإفصاح في القطاع المالي غير المصرفي، كي تؤهله ليحتل موقع الريادة إقليمياً في مجال التمويل المستدام، والاقتصاد الأخضر، والتنمية المستدامة.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية يعلن عن فتح باب الترشح لممثلي لشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية في البورصات المصرية

أعلن صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية عن فتح باب الترشح لممثلي الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية في البورصات المصرية في عضوية مجلس إدارته والمستوفين للشروط الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41 لسنة 2021 وتعديلاته بشأن قواعد وإجراءات اختيار ممثلي الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية في البورصات المصرية في عضوية مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية.

نائب رئيس هيئة الرقابة المالية يبحث سبل تطوير نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتذليل المعوقات مع اتحاد واستشارية تمويل المشروعات

اجتمعت الهيئة بأعضاء اللجنة الاستشارية لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومشاركة مجلس إدارة الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لمناقشة سبل تذليل العقبات ومقترحات تطوير نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في ضوء ما تُمثله تلك المشروعات من أهمية قصوى للدولة المصرية، وبما يُسهم في تحقيق مستهدفات محاور التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفقاً لرؤية مصر 2030. ويأتي ذلك استكمالا للقاءات الدورية التي تبادر الهيئة بتنظيمها للتواصل مع قطاعات الأنشطة المالية غير المصرفية المتعددة، وبحضور إداراتها المتخصصة .

المركز الإقليمي للتمويل المستدام يوقع على إعلان نيروبي للتأمين المستدام

وقعت الهيئة على إعلان نيروبي "للتأمين المستدام" كطرف مؤسس للاتفاق، خلال مشاركتها بفعاليات المؤتمر الأفريقي ضمن مبادرة مبادئ التأمين المستدام Principals of Sustainable Insurance (PSI) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وبمقتضى هذا الإعلان يلتزم قادة صناعة التأمين بقارة أفريقيا بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ويأتي التوقيع على الإعلان في إطار دعم مجهودات الهيئة نحو تحقيق قطاع التأمين لأهداف التنمية المستدامة، حيث يعمل المركز على تنمية قدرات القطاع المالي غير المصرفي وبناء قدرات ورفع وعي العاملين به، وتطوير الأسواق ودعم جهود الاستقرار بها، ونقل الخبرة والمعرفة على المستوى الإقليمي، ورفع كفاءة السوق المحلي غير المصرفي بما سيقدمه من دورات تدريبية متخصصة، وخدمات استشارية للمستثمرين، وتقديم أبحاث وتصميم سيناريوهات مختلفة، وتقديم منصة على الإنترنت لأخبار أفريقيا والشرق الأوسط وغيرها من الخدمات.

مدّ مظلة الحماية التأمينية لجميع المصريين أثناء سفرهم بالخارج

تم التنسيق بين هيئة الرقابة المالية ووزارة الداخلية المصرية باعتبارها الجهة المنوط بها استخراج جوازات السفر للمواطنين المصريين على قيام شركات التامين المصرية المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط تأمين السفر على توفير مظلة تأمينية تُقدِم المساعدة الفورية للمصريين المسافرين للخارج في حالة تعرض أي منهم لأي حادث عرضي أو مرض طارئ قد يتعرض له أثناء رحلة السفر خارج جمهورية مصر العربية .وستكون التغطيات التأمينية الممنوحة لما يزيد عن 20 مليون مصري أثناء سفرهم لكافة أنحاء العالم بموجب هذه الوثيقة سارية المفعول على جميع الرحلات التي لا تتعدي مدة كل منها 90 يوما متتالية خلال مدة سريان جواز السفر، وتصل حدود التغطية التأمينية إلى 30000 يورو أو ما يعادلها بالعملات الأخرى مع وجود تحمل قدره لل 100 يورو الأولى أو ما يعادلها بالعملات الأخرى من النفقات الطبية وتكاليف الإقامة بالمستشفيات. كما تتضمن التغطية التأمينية بالإضافة إلى تكاليف النقل أو إعادة المؤمن له إلى بلد الإقامة في حالة المرض أو وقوع حادث للمؤمن له، تكاليف إعادة الجثمان الى بلد الإقامة في حالة وفاة المؤمن له.

رفع مستوى الأداء المهني بالرقابة المالية: التدريب على تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات والتحول للرقابة على أساس الخطر بالتعاون مع الوكالة الألمانية – GIZ

افتتحت الهيئة فعاليات الدورة التدريبية المتخصصة في مجالات إدارة المخاطر، والمقدمة لمجموعات من العاملين المختصين بالرقابة والإشراف على مختلف الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال مدرسة فرانكفورت للتمويل و الإدارة Frankfurt School of Finance & Management ، في واحدة من حلقات التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدوليGIZ. وتسهم تلك الدورات في تعرف العاملين بإدارة المخاطر وكيفية إعداد خطط تُمكن من استمرارية الأعمال حال حدوث المخاطر، وأيضا في ظل حالات الإغلاق والتباعد الاجتماعي عند انتشار الجائحة. وقد تم اختيار هذه الكلية لتنفيذ التدريب نظراً لما لها من خبرات متخصصة في علوم الإدارة وإدارة المخاطر والأسواق المالية، كما أنه سبق التعاون مع نفس الكلية لتقديم عدد من ورش

التدريب مجانا للعاملين بسوق الخدمات المالية غير المصرفية تحت مظلة GIZ في مجالات إدارة المخاطر والاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا المالية الرقمية.

الرقابة المالية تتقدم بتعديل تشريعي لاستحداث آلية تسمح بتوريق الحقوق المالية المستقبلية المتوقعة للجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص

وافق مجلس إدارة الهيئة على مشروع لإجراء تعديل على بعض أحكام قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 وإرساله للجهات المختصة بهدف استحداث آلية لتوريق الحقوق والمستحقات المالية المستقبلية المتوقعة، كبديل تمويل غير تقليدي يتيح توفير التمويل اللازم للجهات القائمة على شئون المرافق والخدمات العامة في الدولة لتمكينها من القيام بأعمالها وأنشطتها في مشروعات البنية التحتية من مشروعات الطرق والمواصلات.

وسيسمح التعديل لأشخاص القانون العام وعلى الأخص التي تؤدى خدمات في مجال المرافق العامة، بجانب الأشخاص الاعتبارية الخاصة في الحصول على التمويل مقابل التدفقات النقدية–المتوقعة–التي سترد إليها في المستقبل من خلال إصدار سندات قابلة للتداول توجه حصيلتها لتمويل هذه الجهات مقابل ما ينشأ لصالح هذه الجهات من حقوق ومستحقات مالية مستقبلية متوقعة.كما سيدعم التعديل المقترح العديد من أشخاص القانون العام وشركات القطاع الخاص التي يمكن أن تقوم بالحصول على التمويل المطلوب من خلال توريق حقوقها المالية المتوقع دخولها في ذمتها المالية في المستقبل.

أول مرة في تاريخ سوق المال في مصر وافريقيا: انتخاب رئيس هيئة الرقابة المالية رئيسا للجنة الأسواق النامية والناشئة ونائبا لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال – (IOSCO)

في تقدير دولي جديد للدولة المصرية وللإنجازات التي يتم تحقيقها على كافة الأصعدة، وللدور الذي تلعبه على المستوى الإقليمي والدولي تحت قيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، فقد تم انتخاب رئيس هيئة الرقابة المالية رئيسا للجنة الأسواق النامية والناشئة Growth and Emerging Markets Committee–GEMCوالتابعة للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال–الأيوسكو–بعد منافسة مع مرشح دولة البرازيل في الانتخابات التي صوت بها 91 دولة عضواً باللجنة ممن لهم حق التصويت. وبتولي هذا المنصب الجديد تصبح مصر نائبا لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال International Organization of Securities Commissions (IOSCO)لأول مرة في تاريخ سوق المال المصري منذ نشأته التي مضى عليها أكثر من 130 عاماً، كما يمثل رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية منظمة الأيوسكو في الجلسات العامة لمجلس الاستقرار المالي FSB، ويكون للدكتور عمران نائبان أحدهما النائب الأول لمحافظ البنك المركزي الروسي، والنائب الثاني هو عضو مجلس إدارة مجلس اسواق المال التركي.

انطلاق فعاليات البرنامج التعليمي لأول دفعة من الماجستير الدولي في الأسواق المالية بالتعاون مع معهد دراسات البورصة الإسباني لأول مرة في مصر والشرق الأوسط

اقامت الهيئة احتفالية انطلاق فعاليات البرنامج التعليمي لأول دفعة من الماجستير الدولي في الأسواق المالية و الذى يحظى باهتمام الهيئة باعتباره أحد أهم الأدوات التي تمكن من توفير الكوادر البشرية لتفعيل تعديلات سوق رأس المال والتي صدرت بالقانون رقم 17 لسنة 2018 وخاصة إنشاء وتفعيل بورصات العقود الآجلة في السوق المصري، وذلك لما يتميز به برنامج الماجستير الدولي في الأسواق المالية من الجمع بين الجانب النظري الأكاديمي والجانب التطبيقي العملي لما سيتم دراسته، حيث يوفر البرنامج فرصة تدريب للدارسين بالبورصة الإسبانية و المؤسسات المالية ذات العلاقة مما سيكون له اكبر الاثر على تنمية المهارات بأفضل الممارسات بقطاع سوق المال.

خفض تكلفة خدمة الاستعلام الائتماني عن عملاء الجهات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي بنسب تصل إلى 75 %

كشفت الهيئة عن تفاصيل مبادرتها للتيسير على الجهات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي من شركات ومقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي بتخفيض تكلفة خدمة الاستعلام الائتماني عن العميل، بما يُسهم في زيادة القوة الشرائية للمجتمع، حيث تم عقد لقاءات متتالية مع مسؤولي الشركة المصرية للاستعلام الائتماني للاتفاق على وضع آلية محددة لخفض الأعباء المالية التي يتحملها مزاولي النشاط مقابل تكلفة التقرير الائتماني المطلوب عن العميل. وعليه سيتم منح خصم قدره 75% في تكلفة التقرير الائتماني عن عملاء التمويل الاستهلاكي في أنشطة السلع المعمرة والمستلزمات الشخصية الأدوات والملابس الرياضية ولعب الأطفال، والكتب والأدوات المكتبية والمواد الغذائية لتصل تكلفة التقرير الائتماني إلى خمسة جنيهات فقط بالنسبة للأفراد. وتأتى جهود الهيئة لدفع نشاط التمويل الاستهلاكي وتعظيم قدراته تأتى في إطار تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للهيئة وعلى الأخص تفعيل آليات الشمول المالي وتوفير النفاذ للتمويل لجميع الفئات والحد من المخاطر الائتمانية.

الرقابة المالية تحذر المتعاملين في العملات الافتراضية بأنهم معرضون للاحتيال ولا يوجد إطار قانوني يسمح بتداولها

حذرت الهيئة العامة للرقابة المالية المستثمرين من مخاطر الاشتراك فى عمليات الاكتتاب الأولى في العملات Initial Coin Offering –ICO والتي تهدف لجمع أموال من المواطنين، ومن مخاطر دعوات الانسياق وراء العملات الافتراضية المشفرة وما يرتبط بها من معاملات في ضوء أنها غير خاضعة لرقابة أي جهة داخل مصر، وتشكل تحايلاً على المنظومة النقدية الرسمية وما يرتبط بها من قوانين وتشريعات. وأكدت الهيئة أنها لم ترخص أو تقنن تلك العملات الافتراضية أو المنتجات المرتبطة بها، ولا توافق على التعامل فيها أو استخدامها، وكذلك تعتبر أن دعوات تحفيز المستثمرين للدخول على تلك الأنواع من التعاملات، ارتكازاً على صعود أسواقها أو لضمان تحقيق عوائد مجزية يُعد نوعاً من أنواع التضليل الذي يقع تحت طائلة المسائلة القانونية.

الرقابة المالية تصدر ثلاث أدلة رقابية لحصر كافة القواعد والمعايير المنظمة لأنشطة التمويل العقاري والاستهلاكي والتأجير التمويلي

كشفت هيئة الرقابة المالية عن إصدار ثلاث أدلة رقابية تضم القواعد والمعايير المنظمة لكل من أنشطة التمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي بغرض توفير المعلومات عن كافة القواعد والإجراءات المنظمة لكل نشاط تمويلي بهدف تيسير الاطلاع عليها، وذلك انطلاقا من أن المعلومات تُعد ضرورة لا غنى عنها للأطراف ذات الصلة من شركات التمويل والمستفيدين من خدمات أنشطة التمويل.

وقد تم إعداد تلك الأدلة ووضعها وفقاً لدورة حياة شركات التمويل بداية من التقدم للحصول على ترخيص بمزاولة نشاط التمويل مروراً بالقواعد المنظمة للممارسة، ووصولاً للقواعد المنظمة لاندماج وتصفية شركة التمويل، أو ضوابط التوقف عن النشاط أو التصفية أو الاندماج أو الاستحواذ على أسهم شركة التمويل.

السماح بتسوية العمليات المنفذة على سندات الشركات المقيدة بنهاية جلسة التداول وإتاحة التعامل عليها بيعًا وشراًء لأكثر من مرة اثناء الجلسة

وافق مجلس الإدارة على حزمة من القرارات الهامة بهدف تنشيط السوق الثانوي لسندات الشركات، وتيسير عدداً من الأمور الإجرائية المرتبطة بصناديق الاستثمار، بالإضافة إلى توسعة حجم التعاملات في الأنشطة المالية غير المصرفية، جاء في مقدمتها قرار مجلس الإدارة رقم(82) لسنة 2021 بالسماح بإجراء عمليات المقاصة والتسوية على سندات الشركات المقيدة بالبورصة في ذات اليوم بعد نهاية جلسة التداول، وكذلك السماح بالتعامل عليها بآلية الشراء والبيع في ذات الجلسة، وذلك حرصاً من المجلس على الاستجابة لمطالب مسؤولي بنوك الاستثمار وشركات إدارة الأصول في سوق المال المصري والتي سبق اقتراحها لتنشيط السوق الثانوي لسندات الشركات بين صغار المستثمرين وتنمية ومنح الحافز على التعامل على السندات بالبورصة المصرية.

التجربة المصرية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب تنال ثقة المؤسسات الدولية وتفتح الطريق لضخ استثمارات هائلة داخل الاقتصاد المصري

توجت الهيئة تاريخها العريق بحوزها ثقة المؤسسات المهنية الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك في إطار عملية تقييم النظم المطبقة لديها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي قام بها خبراء من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAFATF والتي تتمتع مصر بعضويتها. جاء ذلك في الاحتفالية التي نظمتها الهيئة لتكريم العاملين بها والمشاركين في عملية تقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي غير المصرفي والتي خضعت لها من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط بحضور المستشار أحمد سعيد خليل رئيس مجلس أمناء

وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وبمشاركة قيادة هيئة الرقابة المالية و قد تولت الهيئة بوصفها الجهة الرقابية الرسمية على الأسواق المالية غير المصرفية في مصر القيام بالرد على كافة استفسارات وتعقيبات فريق التقييم الدولي والدول الأعضاء في المجموعة فيما يخص الأنشطة المالية غير المصرفية التي تشُرف وتراقب عليها الهيئة تحددت في ثلاثة قطاعات رئيسية، يمثل القطاع الأول منها في قطاع سوق رأس المال ويضم العديد من الأنشطة الخاصة بخدمات ومنتجات نشاط الأوراق المالية، يليه القطاع الثاني ممثلاً في قطاع التأمين بفرعيه تأمينات الحياة وتأمينات الممتلكات، وأخيراً قطاع التمويل غير المصرفي شاملاً التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل العقاري والتمويل متناهي الصغر.

التوعية بالتأمين على المعاملات المالية ضد المخاطر السيبرانية بالتعاون مع البنك المركزي المصري

نظمت الهيئة بالتعاون مع البنك المركزي ندوتين عن "التأمين على المعاملات المالية ضد المخاطر السيبرانية" بالمشاركة مع البنك المركزي المصري لإنفاذ القرارات الصادرة عن المجلس القومي للمدفوعات بشأن التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد مخاطر الاختراق وإصدار وثائق تأمين محدثه تلبي احتياجات القطاع المصرفي المصري ، و تهدف الندوتان للتعريف بالتغطية التأمينية التي تكتتب فيها شركات التأمين لمواجهة المخاطر السيبرانية، بما يسهم في تلبية احتياجات البنوك والمؤسسات المالية لهذا النوع من التغطيات، وشارك في الندوتين ممثلون عن الهيئة العامة للرقابة المالية، والبنك المركزي المصري، واتحاد بنوك مصر، وشركة بنوك مصر، و ما يزيد عن 30 بنكاً من البنوك العاملة في مصر بالتنسيق مع اتحاد البنوك، كما شارك في الندوتين أيضاً ممثلين عن شركات التأمين المصرية المكتتبة في التغطيات والأخطار السيبرانية، و عدد من الخبراء الدوليين من شركات التأمين العالمية المتخصصة في هذا النوع من التغطيات. ويعد التأمين على المعاملات المالية الإليكترونية ضد المخاطر السيبرانية من أهم الموضوعات التي طرأت حديثا على المؤسسات المالية محليا وعالمياً، وذلك انطلاقاً من التوجه العالمي نحو التحول لنظام اقتصادي غير نقدي يعتمد على التكنولوجيا والاتصالات في انجاز المعاملات المالية، وما يترتب على ذلك من زيادة المخاطر المرتبطة بهذا النوع من المعاملات.

معهد الخدمات المالية يقدم برامج تدريبية للعاملين في هيئة سوق المال الفلسطينية

في تأكيد على عمق العلاقات الأخوية بين بين الهيئة العامة للرقابة المالية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية وزيادة مجالات التعاون بينهما، حرصت الهيئة على تلبية الاحتياجات التدريبية للعاملين بالهيئة الفلسطينية، وتقديم كافة التيسيرات اللازمة لهم لتمكينهم من المشاركة في البرامج التدريبية المتعددة التي يقدمها معهد الخدمات المالية والتي تغطى كافة المتطلبات الفنية والقانونية للأنشطة المالية غير المصرفية. وقد تم الاتفاق مع هيئة سوق المال الفلسطينية على إهداء برنامجين تدريبين بعنوان "مقدمة في التأمين متناهي الصغر –وبرنامج أساسيات التخصيم" لدعم النواحي التدريبية ونقل الخبرة في ذلك التخصصين لدى الجانب الفلسطيني الشقيق–في إطار التعاون الأخوي وتوسع نطاق خدمات المعهد ليشمل الاحتياجات التدريبية للعاملين بالجهات الرقابية بالقطاع المالي غير المصرفي بالدول العربية.

حظر استخدام ايصالات الأمانة كضمانة مالية مقدمة من العملاء

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بشأن "تنظيم شئون إدارة ضمانات العملاء في الأنشطة المالية غير المصرفية" تقضى مواده بضرورة التزام الجهات المرخص لها من الهيئة بمزاولة أياً من الأنشطة المالية غير المصرفية بمراعاة الضوابط القانونية الصحيحة عند الحصول على ضمانات من العملاء، وحظر حصولها على إيصالات أمانة من العملاء وضامنيهم أو أية أوراق موقعة على بياض كضمانة لما تمنحه من تمويل، كما تلتزم باستيفاء كافة البيانات والتوقيعات المتعلقة بمستندات توثيق المعاملات المالية والضمانات التي تحصل عليها من العملاء، وعدم ترك أي بيانات على بياض بأي من هذه المستندات، مع تسليم العملاء وضامنيهم ما يخصهم من ضمانات لدى المؤسسة المالية غير المصرفية فور انتهاء التعاملات دون إبطاء.

ويأتي إصدار ذلك القرار في ضوء ما رصدته إدارات التفتيش المختلفة بالهيئة من حصول بعض الشركات والجمعيات المرخص لها بممارسة نشاط التمويل بالحصول على إيصالات أمانة من العملاء وضامنيهم وبعضهم يستحصل على أوراق موقعة من العميل على بياض كضمانة للتمويل الممنوح للعميل وهو ما جعل مجلس إدارة الهيئة يتدخل و يقوم بإعمال شئونه وفقاً للقانون للحفاظ على توازن حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية، وتوفير الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة هذه الأسواق وشفافية الأنشطة التي تمُارس فيها، واتخاذ ما يلزم من الاجراءات للحد من التلاعب والغش في تلك الأسواق.

المركز الإقليمي للتمويل المستدام يضع اقتصاد مصر على خارطة الاقتصاد الأخضر

طالبت الهيئة المجلس الاستشاري للمركز الإقليمي للتمويل المستدام بالتواصل مع شركاء عملية التنمية من الشركات والهيئات بالقطاع الخاص لتقديم المشورة الفنية لهم وتأهيلهم للوصول لآليات التمويل المستدام الواعدة والتي ستصبح أساس عملية تمويل المشروعات–في المستقبل القريب–وفقا للتوجهات العالمية.

وأكدت الهيئة أن إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات الاستدامة بالشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي كان أمراً حتمياً لتعزيز تواجد الأنشطة المالية غير المصرفية على خريطة الاقتصاد الأخضر بعد أن بلغت إصدارات السندات الخضراء في عام 2020 فقط لأكثر من 200 مليار دولار، وننتظر من المركز الإقليمي للتمويل المستدام نقل خبراته الاستشارية لتحويل التنمية الاقتصادية وزيادة الاستثمارات إلى تنمية مستدامة تساعد في حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول وخفض معدلات الفقر والمساواة بين الجنسين.

كشف حساب لأداء الهيئة عن الأربع سنوات الماضية ورؤيتها المستقبلية

أعلنت الهيئة عن نجاحها في تحقيق اهدفها الاستراتيجية عن الأربع سنوات الماضية وتحقيقها أداء طيب وذلك بفضل وجود استراتيجية واضحة ذات محاور محددة وبمستهدفات واضحة وبتوقيتات متفق عليها عند إعداد الاستراتيجية. ولقد كان هذا هو الدافع الرئيسي لتبني مجلس إدارة الهيئة أول استراتيجية شاملة للقطاع المالي غير المصرفي خلال الفترة 2018-2022 ، وقد ساهمت الاستراتيجية في تحديد أولويات خطة عمل الهيئة لتطوير الخدمات المالية غير المصرفية، والتعرف على البيئة المحيطة بالقطاع المالي غير المصرفي في مصر؛ مما ساعد على تقوية نقاط الضعف، واستغلال الفرص المتاحة للقطاع المالي غير المصرفي، واتخاذ الخطوات اللازمة للتغلب على التحديات؛ مما ساهم أيضًا في تحديد الاتجاهات الاستراتيجية لمستقبل الخدمات المالية غير المصرفية، والوقوف على الخطوات الواجب اتخاذها حتى نتواكب مع المتغيرات المتسارعة في تقديم تلك الخدمات.

الموفقة على اول اصدار من السندات الخضراء في سوق راس المال في مصر بقيمة 100 مليون

وافقت الهيئة على أول إصدار من السندات الخضراء للشركات في مصر بقيمة 100 مليون دولار للبنك التجاري الدولي –مصر بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، حيث سيتم توجيه حصيلة الإصدار لتمويل مشروعات بيئية من شأنها استعمال الطاقات النظيفة والتخفيف من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع حرارة الأرض في عدد من المشاريع الخضراء القائمة بما في ذلك المباني الخضراء والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ضمن محفظة الإقراض للبنك وتأتى أهمية هذا الإصدار باعتباره علامة فارقة ورئيسية فى مساهمة سوق رأس المال في الجهود المبذولة لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر ولعب دور حيوي مؤثر في تحقيق أجندة مصر 2030 وأهدافها في التنمية المستدامة، بالإضافة إلى انه الأول من نوعه في مصر.

مصر تقدمت 15 مركزًا في حماية حقوق صغار المساهمين

أكدت الهيئة حرصها على اتخاذ إجراءات تحسين مناخ الاستثمار والتي أسفرت عن إحرازها تقدم ملحوظ في المؤشر الفرعي السادس "حماية حقوق صغار المساهمين" بقفزها 15 مركزاً في الترتيب لعام 2020، لتصعد من المركز 114 عام 2017. وتحتل المركز 57 في عام 2020 في مؤشر بيئة الأعمال Doing Business Report، وهو أعلى تصنيف تحصل عليه مصر بين كافة المؤشرات التي تدخل في تقييم البنك الدولي نتيجة للقرارات التي صدرت عن مجلس إدارة الهيئة بهدف تعزيز حماية حقوق صغار المساهمين.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل متناهى الصغر.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسـور لا الحـواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B 136 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: info@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg